

تحليل دور الإيرادات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية

محمود حسين رجب * ، د. عابد فضلية **

الملخص

تحاول هذه الدراسة تحليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وبخاصة في مجال الخلفية التي تقوم عليها فلسفة التوجهات الحكومية حيال السياسة المالية من خلال مقارنة هذا الواقع مع المحددات التي وضعتها الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)، وذلك من خلال دراسة وتحليل التشريعات الضريبية وأثرها في مكونات الدخل القومي والعلاقة التناسبية بين الأجور والربوع والفوائد والأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة بتحليل وتقييم الإيرادات العامة، وتحديد تأثيرها على فئات الدخل المختلفة، قمنا بالدراسة التحليلية للإيرادات العامة وتحليلها بشكل تفصيلي ومقارنة التطورات المالية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة بالمقارنة بسنوات الخطة الخمسية التاسعة، ثم دراسة أثر الإنفاق الحكومي والضرائب في سورية على العدالة الاجتماعية. وخلصت نتائج الدراسة إلى اقتتار النظام الضريبي للعدالة الضريبية، مما أدى للتوزيع غير العادل للدخل. وفي المحصلة أفضى البحث إلى بعض المقترحات المتعلقة بضرورة الإصلاح المالي وتحقيق عدالة التكاليف الضريبية وتوسيع دور القطاع الخاص والمساهمة

Analyzing the Role of Public Revenues and Their Impact on the Equitable Distribution of National Income in the Syrian Arab Republic

MAHMOUD RAJAB son of HOSEEN*, Pro. AABED FADLIAH**

(* طالب دكتوراه: قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
(**) أستاذ في الاقتصاد: قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

Abstract:

This study attempts to analyze the role of the State in economic life, especially in the field of the philosophy of government approaches to fiscal policy, by comparing this reality with the determinants set by the Tenth Five-Year Plan (2006 - 2010), through the study and analysis of tax legislations and their impact on the components of national income and the proportional relationship between wages, rents, interests and profits.

In order to achieve the objectives of the study, represented by analyzing and evaluating public revenues and determining their impact on different income groups, we conducted an analytical study of public revenues and analyzed them in details, comparing financial developments during the years of the tenth five-year plan against the years of the ninth five-year plan, and then studied the impact of government expenditure and taxes in Syria on social justice.

The results of the study concluded that the tax system lacks tax justice, which led to an unfair distribution of income.

In conclusion, the research led to some suggestions regarding the necessity of fiscal reform, achieving the justice of taxation, and expanding the role of the private sector and the contribution.

مقدمة:

تعد السياسة المالية من أهم السياسات التي تتدخل فيها الدولة من خلال وضع الدولة للموازنة العامة بتحديد نوع الإيراد العام اللازم لتمويل تلك النفقات العامة. ويظهر دور الدولة كلاعب رئيس من خلال توجيه وتفعيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال سياساتها الضريبية المباشرة وغير المباشرة والتي هي العنصر الأهم على المدى المتوسط والطويل في إحداث تغيير في حصة كل مكون من مكونات الدخل القومي وخصوصاً التغيير أو التوازن النسبي في العلاقة بين الأرباح والأجور.

فالسياسة المالية أداة رئيسية بيد الحكومة ليس فقط لإحداث التوازن المالي بين طرفي الموازنة وتوجيه الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن الاجتماعي بين الأفراد بل بالوقت ذاته لإيجاد وتوجيه التوازن التنموي الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم، من خلال التوزيع الأمثل للاستثمارات والثروة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية التي لم تعد مجرد ضرورة أخلاقية أو نزعة إنسانية وإنما ضرورة اقتصادية، لأن الخلل في توزيع الثروة ونتاج

عملية التنمية والتي مؤشرها الأهم هو الدخل له عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية سيئة. وانطلاقاً مما سبق تحاول هذه الدراسة تحليل الإيرادات العامة، وبخاصة في مجال فلسفة توجهات الحكومة حيال السياسة المالية من خلال مقارنة هذا الواقع مع المحددات التي وضعتها الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) والتوجهات السياسية العليا المتمثلة باعتماد المؤتمر القطري العاشر للحزب لنهج اقتصاد السوق الاجتماعي، وذلك من خلال دراسة وتحليل التشريعات الضريبية وأثرها في مكونات الدخل القومي والعلاقة التناسبية بين الأجور والريوع والفوائد والأرباح. لرصد سيرورة واقع واتجاه السياسة المالية للحكومة ومدى انسجامها مع الأهداف المرجوة، بهدف الوصول إلى الاستنتاجات الموضوعية التي من شأنها المساعدة في وضع المقترحات اللازمة التي سيتوصل إليها هذا البحث.

مشكلة البحث: يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التالي:

- إن اعتماد منهج اقتصاد السوق الاجتماعي أسهم في زيادة حصة القطاع الخاص في جميع المؤشرات الكلية بما في ذلك حصته في التكوين الرأسمالي والإنتاج والنتاج المحلي الإجمالي، لكن مع تراجع مساهمته في تمويل تكاليف عملية التنمية أي أن الحصيلة الضريبية على الأرباح الحقيقية كانت أقل من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى الانخفاض النسبي لمساهمته في تمويل إيرادات الخزينة العامة، بينما بقيت مساهمة الضرائب على الأجور منسجمة مع تطور الناتج المحلي الإجمالي.

- الانخفاض النسبي للضريبة من قطاع الأعمال وكل ذلك له ارتباط بعدالة توزيع الدخل القومي كسبب ونتيجة.

فرضية البحث:

الإيرادات العامة للدولة لا تحقق العدالة في تحصيلها ولا تحقق الآثار الاقتصادية المرجوة بشكل يغير معادلة توزيع الدخل، حيث إن نمو التحصيل الضريبي من قطاع الأعمال لا يتناسب مع نمو هذا القطاع بينما نمو الضرائب على الأجور يتناسب مع زيادة الأجور.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من طرحه لهذه القضايا وبخاصة أنه يعالج الأثر الاجتماعي للسياسة المالية لتحسين أحوال المواطنين من خلال إعادة توزيع الدخل بين الفئات السكانية وتغيير النسب بين مكونات الدخل القومي من أرباح وأجور وفوائد وريوع بما يتلاءم مع تحقيق الوضع الأمثل للاقتصاد الوطني من خلال سيرورة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي هي محور أهداف الخطة الخمسية العاشرة.

هدف البحث:

يهدف البحث أيضاً إلى تحليل وتقييم دور الإيرادات العامة، وتحديد تأثيرها على فئات الدخل المختلفة وبالتالي اتجاه إعادة التوزيع الناشئ عنه وذلك من خلال دراسة تأثيره في تحقيق التنمية الاقتصادية على الصعيد القطاعي والإقليمي معاً.

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الاستنباطي النظري والمنهج الاستقرائي التحليلي العملي من خلال تحديد وتطوير المقولات النظرية البحتة المتعلقة بجوانب البحث، ومن خلال استقراء

ودراسة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالإيرادات والنفقات وكيفية توزيعها بين القطاعات المختلفة واستخلاص النتائج والتوصيات الضرورية.

1- مفاهيم أساسية

مع تطور مفهوم الدولة تشعبت وظائفها وازدادت نفقاتها، وأصبحت بحاجة إلى مزيد من الأموال لتمويل نشاطها العام، وتعتبر الإيرادات الجزء الأساسي والمكمل لتمويل الإنفاق العام. يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية، مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي [7].

وتعرف الإيرادات العامة أنها موارد اقتصادية تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية لتغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة [1]. وتعتبر عملية إعادة توزيع الدخل القومي أهم أهداف السياسة المالية وتستخدم فيها أدوات ووسائل متعددة تختلف فيما بينها حسب طبيعة وظروف الدولة والنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، إذ تقوم الدولة عن طريق الإيرادات العامة بتحقيق أهدافها، فقيام الحكومة باستخدام دينها العام أي القروض التي تحصل عليها من المصارف والأفراد عن طريق بيع السندات لتمول عجز ميزانيتها، وفرض الضرائب يؤدي لإعادة توزيع الأموال المحصلة من خلال التأثير على دخول الأفراد ثم على حجم الادخار والاستهلاك ومن ثم الإنتاج والتوزيع، لتمول عجز ميزانيتها.

ويعرف النظام الضريبي السوري على أنه: مجموعة من التشريعات المتباينة التي صدرت خلال فترات طويلة لتنظيم عمل الدوائر المالية وجباية الضرائب المباشرة بهدف إشباع الحاجة المالية للدولة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية [5]، ويعتمد النظام الضريبي النافذ حالياً في سورية على نظام الضرائب النوعية وعلى المطارح المتعددة وهو في هيكله العام وليد تشريعات عديدة وضعت موضع التنفيذ خلال ظروف مختلفة خلقت في بنيانه تبايناً واضحة من الوجهة الفقهية، أو من وجهة أساليب التطبيق في الطرح وإجراءاته وجباية الضريبة، فيما يلي الخصائص العامة للهيكلة الضريبية [3]:

أ- أن النظام الضريبي الحالي هو مجموعة من الضرائب النوعية تتناول مطارح متعددة وصدرت بصكوك تشريعية قديمة متتالية ومتعددة.

ب- الإعفاءات الواسعة (الدائمة والمؤقتة) في التشريع الضريبي لاسيما وإنها تشكل (50-60%) من الناتج المحلي الإجمالي وتنعكس سلباً على الحصيلة الضريبية في سورية.

ج- عدم كفاية الخبرات والكفاءات في الإدارة الضريبية.

د- النظام الضريبي عجز عن تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية متطلبات الإنفاق العام المتزايد، كما ان القطاع الخاص رقم تخفيض المعدلات لم يلتزم بالتسديد.

ه- عدم مرونة إجراءات التطبيق لأسباب مختلفة يعزى بعضها لأسباب اجتماعية أو للظروف الاقتصادية السائدة في أوقات معينة.
و- انخفاض مستوى الوعي الضريبي للمكلفين.

2- تحليل الضرائب والرسوم المباشرة في سورية:

أصبحت الضرائب المباشرة تشكل اليوم المورد الأساسي والأكثر ثباتاً في معظم اقتصاديات دول العالم لبقاء مجتمعاتها المتحضرة، وتشكل الضرائب المباشرة في الدول المتقدمة النسبة الكبيرة وطرق تحصيلها تأخذ الوضع المادي والاجتماعي للمكلف بعين الاعتبار، ويختلف مفهوم الوعي الضريبي من بلد لآخر ومن محافظة لأخرى، لكن ارتباط المنافع التي يحصل عليها المكلف بالضريبة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة، والعقوبات التي تفرض على المتهرب من الضريبة تساهم في رفع مستوى الوعي الضريبي في تلك الدول [5]. أما الضرائب المباشرة في سورية فقد مرت بعدة مراحل منذ صدور القانون/85 لعام 1949 وحتى الوقت الحاضر، وتميزت هذه المراحل بتهاون السلطة المالية مع المكلفين، وكذلك زيادة الإعفاءات الرسمية.

تتألف الضرائب المباشرة في سورية كما هو معتمد في الموازنة من الضرائب التالية:

أ- الضرائب على الدخل: وتقسّم الضرائب على الدخل إلى:

- الدخل الناجم عن العمل: وتقع عليه ضريبة الرواتب والأجور.
- الدخل الناجم عن رأس المال: وتقع عليه الضرائب التالية.
- ضريبة ريع العقارات.
- ضريبة رؤوس الأموال المتداولة.
- الدخل الناجم عن العمل ورأس المال معاً.

ب- الضرائب على رأس المال(الثروة):

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
--------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

- رسوم السيارات.
- ضريبة المواشي.
- رسم الانتقال على التراكات والوصايا والهبات.
- رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري.
- ضريبة العرصات.

وإذا نظرنا إلى هذه الأنواع من الضرائب نجد أنها لا تعكس مستوى التطور الحضاري والاقتصادي والاجتماعي الذي وصلت إليها البلاد فهي قديمة ولا تساعد على زيادة الحصيلة التي تريدها الدولة، فكلما تطورت الأنشطة الاقتصادية وتنوعت، تطورت أنواع الضرائب وظهرت ضرائب جديدة.

ويمكننا تتبع تطور الضرائب المباشرة في سورية ونسبة مساهمتها في مجمل الإيرادات الضريبية ومجمل إيرادات الموازنة والنتائج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (2010-2001) من خلال الجدول رقم (1):

جدول رقم (1): تطور الضرائب المباشرة في سورية ونسبتها للنتائج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة خلال الأعوام (2010-2001) (بملايين الليرات السورية)*

تحليل دور الإيرادات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية

2714000	2519151	2445060	2019810	1698480	1493766	1263139	1067265	1016519	974008	النتائج المحلي الإجمالي
754000	685000	600000	588000	495000	460000	449500	420000	356389	322000	إجمالي الإيرادات العامة
278428	240640	219268	202627	191317	176931	161028	151558	135844	115932	إيرادات الضرائب والرسوم
223611	195941	176471	168270	159470	142090	127007	123301	112707	91362	الضرائب والرسوم المباشرة
80.3	81.4	80.5	83.0	83.4	80.3	78.9	81.4	83.0	78.8	الضرائب والرسوم المباشرة / إيرادات الضرائب والرسوم (%)
29.7	28.6	29.4	28.6	32.2	30.9	28.3	29.4	31.6	28.4	الضرائب والرسوم المباشرة / إجمالي الإيرادات العامة (%)
8.2	7.8	7.2	8.3	9.4	9.5	10.1	11.6	11.1	9.4	الضرائب والرسوم المباشرة / الناتج المحلي الإجمالي (%)

*المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

شكلت الضرائب المباشرة /80,4% من إيرادات الضرائب والرسوم خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة وارتفعت إلى /81,7% خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة. رغم زيادة الضرائب المباشرة إلى إيرادات الضرائب والرسوم خلال الخطة الخمسية العاشرة بالمقارنة بالخطة الخمسية التاسعة نجد أن نسبة الضرائب المباشرة إلى الإيرادات العامة لم تتغير خلال الخطين الخمسية التاسعة والعاشرة وبلغت بالمعنى المتوسط /29,7%.

أما المقياس المهم في قياس مدى تطور الضرائب المباشرة هو نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت هذه النسبة من /10,3% خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة إلى /8,2% خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، وهذا الانخفاض يعود إلى مجموعة من الأسباب:

- أ- كثرة التهرب والتجنب الضريبي وإلى الإعفاءات الضريبية التي منحت بهدف دعم الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الاستثمار في القطاع الخاص، مع ان هذه الإعفاءات لم تؤد أهدافها المرجوة.
- ب- اعتماد الدولة على فروقات الأسعار في تمويل زيادة الرواتب والأجور بدلاً من البحث عن مطارح ضريبية جديدة.
- ج- نقص وضعف الكادر الفني والإمكانات التقنية المستخدمة في تقدير الضرائب، وتراجع طرق التحقق والجباية والتحصيل مقارنة مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي.
- د- الاعتماد على تصنيفات قديمة للدخل.

2-1- الضرائب على الدخل

يعرف الدخل على انه إيراد متجدد ومتكرر مع بقاء المصدر، وتعتبر الضرائب على الدخل من أكثر الضرائب وفرة في الاقتصاديات الحديثة ذلك لأن الدخل يعتبر أهم معيار في قياس مقدرة المكلف المالية من جهة، ومن جهة أخرى تعد من أهم أدوات السياسة المالية في معالجة الأزمات الاقتصادية وتوجه النشاط الاقتصادي نحو القطاعات الموضوعية في خطة التنمية، وتعتبر الضرائب على الدخل من أكثر الضرائب عدالة لأنها تفرض على الدخل الحقيقي الذي يظهر المقدرة المالية الحقيقية للمكلف، ويمكننا تتبع

تطور الضرائب على الدخل في سورية ونسبة مساهمتها في مجمل الإيرادات الضريبية ومجمل إيرادات الموازنة والنتاج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (2001-2010) من خلال الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) : تطور ضرائب الدخل في سورية ونسبتها للنتاج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة خلال الأعوام (2001-2010) (بملايين الليرات السورية) *

*المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
2714000	2519151	2445060	2019810	1698480	1493766	1263139	1067265	1016519	974008	النتاج المحلي الإجمالي
754000	685000	600000	588000	495000	460000	449500	420000	356389	322000	إجمالي الإيرادات العامة
278428	240640	219268	202627	191317	176931	161028	151558	135844	115932	إيرادات الضرائب والرسوم
223611	195941	176471	168270	159470	142090	127007	123301	112707	91362	الضرائب والرسوم المباشرة
157200	144130	129000	133300	134100	121100	117015	114700	103650	84250	الضرائب على الدخل
70.3	73.6	73.1	79.2	84.1	85.2	92.1	93.0	92.0	92.2	الضرائب على الدخل / الضرائب والرسوم المباشرة (%)
56.5	59.9	58.8	65.8	70.1	68.4	72.7	75.7	76.3	72.7	الضرائب على الدخل / إيرادات الضرائب والرسوم (%)
20.8	21.0	21.5	22.7	27.1	26.3	26.0	27.3	29.1	26.2	الضرائب على الدخل / إجمالي الإيرادات العامة (%)
5.8	5.7	5.3	6.6	7.9	8.1	9.3	10.7	10.2	8.6	الضرائب على الدخل / الناتج المحلي الإجمالي (%)

تشكل الضرائب على الدخل من الضرائب المباشرة /92,2% عام 2001 وانخفضت هذه النسبة إلى /70,3% عام 2010, نجد أن نسبة الضرائب على الدخل من الضرائب المباشرة انخفضت كثيراً خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة والسبب في ذلك يعود إلى تراجع الضرائب على دخل الشركة السورية للنفط التي تشكل القسم الأكبر من ضرائب الدخل. أما نسبة الضرائب على الدخل من مجمل إيرادات الضرائب والرسوم انخفضت من /73,3% خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة إلى /62,2% خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، وهذا الانخفاض مؤثر إلى حصول خلل في التحصيل الضريبي من أصحاب الدخل المرتفعة ويؤدي إلى خلل في عدالة التحصيل الضريبي، وكذلك انخفضت نسبة ضرائب الدخل من مجمل الإيرادات من /29,1% عام 2002 إلى /21,5% عام 2008، وأيضاً انخفضت نسبة الضرائب على الدخل من الناتج المحلي الإجمالي من /10,2% عام 2002 إلى /5,3% عام 2008.

2-1-1- الدخل الناتج عن العمل/ضريبة الرواتب والأجور/

تعتبر ضريبة الرواتب والأجور ضريبة نوعية تفرض على الإيراد الإجمالي الناتج عن العمل لدى الغير، وهي من الضرائب الهامة التي تعود على الموازنة بإيرادات جيدة، وتعتبر هذه الضريبة من أكثر أنواع الضرائب انضباطاً في سورية وذلك لعدم إمكانية التهرب منها بالنسبة للعاملين في القطاع العام. شرعت هذه الضريبة ونظمت أصولها بموجب عدة مراسيم تشريعية أولها المرسوم التشريعي رقم /85/ لعام 1949 ويتم تحصيل هذه الضريبة مباشرة من المصدر وتحويلها إلى الخزنة العامة للدولة. وتخضع ضريبة الرواتب والأجور خلال فترة الدراسة لقانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003. ووفقاً للمادة /69/ من القانون /24/ ينزل من الدخل الصافي حد أدنى معفى من الضريبة. وبمقارنة هذا الحد مع الحد الأدنى الضروري لمعيشة المواطن في سورية خلال

تحليل دور الإيرادات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية

فترة الدراسة نجد ان هذا الحد غير كافي، وبالتالي الضريبة لم تراعي هذا المبدأ الاقتصادي الهام وهو مبدأ كالدور (الضريبة تدفع من الفائض الاقتصادي وهو الفرق بين الدخل الحقيقي والنفقات الأساسية لإعالة المواطن وأسرته)، ووفقاً لهذا المبدأ لا بد من إعفاء دخل الأجور والرواتب من الضريبة لأن الرواتب في سورية منخفضة ولا تسد النفقات الأساسية للمواطن. يمكننا تتبع تطور ضريبة الرواتب والأجور ونسبة مساهمتها في مجمل إيرادات الموازنة والضرائب على الدخل خلال الأعوام (2001-2010) من خلال الجدول رقم (3):

جدول (3): تطور ضريبة الرواتب والأجور ونسبة مساهمتها في إيرادات الموازنة والضرائب على الدخل خلال الأعوام (2001-2010) (بملايين الليرات السورية)*

البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
إجمالي الإيرادات العامة	754000	685000	600000	588000	495000	460000	449500	420000	356389	322000
إيرادات الضرائب والرسوم	278428	240640	219268	202627	191317	176931	161028	151558	135844	115932
الضرائب على الدخل	157200	144130	129000	133300	134100	121100	117015	114700	103650	84250
ضريبة دخل الرواتب والأجور	9000	8000	7000	6300	6000	6000	3000	8000	7250	6400
ضريبة دخل الرواتب والأجور/ الضرائب على الدخل (%)	5.7	5.6	5.4	4.7	4.5	5.0	2.6	7.0	7.0	7.6
ضريبة دخل الرواتب والأجور/ إيرادات الضرائب والرسوم (%)	3.2	3.3	3.2	3.1	3.1	3.4	1.9	5.3	5.3	5.5
ضريبة دخل الرواتب والأجور/ إجمالي الإيرادات العامة (%)	1.2	1.2	1.2	1.1	1.2	1.3	0.7	1.9	2.0	2.0

*المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

نلاحظ أن هناك زيادة مستقرة خلال النصف الأول من الخطة الخمسية التاسعة حيث بلغت ضريبة الرواتب والأجور /8/ مليار ليرة سورية عام 2003 وذلك بسبب الزيادات على الرواتب وصدور القانون /24/ لعام 2003 الذي أدى لزيادة المطارح الضريبية، لكن نلاحظ أنها بلغت /3/ مليار ليرة سورية في عام 2004 وذلك بسبب زيادة الحد الأدنى المعفى من ضريبة الرواتب والأجور إلى /5000/ ليرة سورية، ونلاحظ وجود استقرار بمعدل الضريبة خلال السنوات الأولى من الخطة الخمسية العاشرة، لكن التزايد بالنصف الثاني من الخطة الخمسية العاشرة حتى وصلت إلى /9/ مليار ليرة سورية عام 2010، وذلك يعود للزيادات المتتالية للرواتب والأجور. ونلاحظ من الجدول (3) انخفاض نسبة ضريبة الرواتب والأجور من ضرائب الدخل من /6,7% عام 2001 إلى /5,6% عام 2010، وانخفضت نسبة ضريبة الرواتب والأجور من إيرادات الضرائب والرسوم من /5,5% عام 2001 إلى /3,2% عام 2010.

2-1-1- الدخل الناتج عن رأس المال

تقرض على الدخل الناتج عن رأس المال ضريبتى رؤوس الأموال المتداولة والريع العقاري

أ- ضريبة ريع العقاري:

تعرف ضريبة ريع العقارات على أنها: "فريضة مالية إلزامية ونهائية مباشرة ونوعية تقرض على الريع السنوي المقدر للعقارات الكائنة في الأراضي السورية بمعدل تصاعدي وتدفع مقدماً في بداية كل سنة" [2].

وتقع هذه الضريبة على ريع العقار أي على ما يدره العقار من دخل، ولا تطرح على ملكية العقار. يمكننا تتبع تطور ضريبة ريع العقارات ونسبة مساهمتها في مجمل إيرادات الموازنة وإيرادات الضرائب خلال الأعوام (2001-2010) من خلال الجدول رقم (4):

جدول(4): تطور تطور ضريبة ريع العقارات ونسبة مساهمتها في إيرادات الموازنة وإيرادات الضرائب خلال الأعوام (2001-2010) (بملايين الليرات السورية)*

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الإيرادات العامة	322000	356389	420000	449500	460000	495000	588000	600000	685000	754000
إيرادات الضرائب والرسوم	115932	135844	151558	161028	176931	191317	202627	219268	240640	278428
ضريبة ريع العقارات	1150	1340	1400	1465	800	1500	1500	1650	1650	2000
ضريبة ريع العقارات/ إيرادات الضرائب والرسوم(%)	1.0	1.0	0.9	0.9	0.5	0.8	0.7	0.8	0.7	0.7
ضريبة ريع العقارات/ إجمالي الإيرادات العامة(%)	0.4	0.4	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3

*المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

يعتبر مطرح هذه الضريبة من أكثر المصادر دواماً وانتظاماً لكن عملياً إيرادات هذه الضريبة منخفضة جداً، ومن الجدول /4/ نجد أن قيمة هذه الضريبة ارتفعت من /1,4/ مليار ليرة سورية عام 2003 إلى /1,7/ مليار ليرة سورية عام 2007. لكن نسبة ضريبة ريع العقارات من إيرادات الضرائب والرسوم انخفضت من 1%/ عام 2002 إلى 0,7%/ عام 2009.

كذلك انخفضت نسبة ضريبة ريع العقارات من الإيرادات العامة من 0,4%/ عام 2002 إلى 0,3%/ عام 2008. ويرجع سبب الانخفاض في ضريبة ريع العقارات إلى كثرة الإعفاءات الممنوحة على العقارات وإلى سوء تقدير وتخمين قيمة العقار، ولذلك نقترح إعادة تقييم العقارات بسعر اليوم وإعادة التقدير كل خمس سنوات لتحقيق العدالة بشكل أكبر.

ب- ضريبة رؤوس الأموال المتداولة:

تحليل دور الإيرادات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية

تعتبر ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة نوعاً من الاقتطاع الضريبي الذي يتناول إيراد الثروة المنقولة أي تتجاوز مفهوم الضريبة على الدخل لتشمل الفوائد والأرباح التي لا تتصف بطابع الدورية كجوائز السحب وعوائد السندات، وهي تأخذ الطابع العيني بغض النظر عن شخصية حاملها، من جهة أخرى فإن هذه الضريبة تفرض على إجمالي الإيراد وليس على الدخل الصافي، وبالتالي لا تنزل منها الأعباء المتعلقة بتحصيل هذه الإيرادات كرسوم الطابع أو عمولة الكشوف.

تفرض هذه الضريبة في سورية بموجب نص المادة/83/ من قانون الدخل رقم /24/ لعام 2003 على الأسهم والسندات وكافة الأوراق المالية التي تطرحها المؤسسات السورية على اختلاف أنواعها أو المؤسسات الأجنبية القائمة في سورية وكذلك الديون التأمينية والودائع النقدية والحسابات الجارية، وتتناول الضريبة مختلف الإيرادات الناتجة عن هذه الأموال وأرباحها وفوائدها وعائداتها وجوائز السحب (اليانصيب) والتسديد وغيرها، وهي ضريبة نسبية مقدرة بـ 7,5% من الأيراد. يمكننا تتبع تطور ضريبة ريع رؤوس الأموال ونسبة مساهمتها في مجمل إيرادات الموازنة وإيرادات الضرائب خلال الأعوام (2001-2010) من خلال الجدول رقم (5):

جدول(5): تطور ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة ونسبة مساهمتها في إيرادات الضرائب والموازنة خلال الأعوام (2001-2010) (بملايين الليرات السورية)*

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الإيرادات العامة	322000	356389	420000	449500	460000	495000	588000	600000	685000	754000
إيرادات الضرائب والرسوم	115932	135844	151558	161028	176931	191317	202627	219268	240640	278428
ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة	250	260	300	250	300	600	500	850	850	1500
ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة / إيرادات الضرائب والرسوم (%)	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.2	0.4	0.4	0.5
ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة / إجمالي الإيرادات العامة (%)	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2

*المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

كانت هذه الضريبة مستقرة نسبياً خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة وبدأت بالتزايد الملحوظ خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة والسبب يعود في فتح سوق دمشق للأوراق المالية، فقد ارتفعت ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة من إيرادات الضرائب والرسوم من 0,2% عام 2000 إلى 0,5% عام 2010، لكن نجد أن هذه الضريبة من أقل الضرائب أهمية بالنسبة إلى الضرائب على الدخل من حيث مقدار التمويل في الموازنة العامة.

2-1-2- الدخل الناجم عن العمل ورأس المال معاً (ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية):

فرضت هذه الضريبة بموجب المرسوم التشريعي رقم /85/ لعام 1949 وهي الآن تخضع لقانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003 وتعديلاته بالمرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006، ويميز المشرع السوري فيما يتعلق بضريبة الأرباح بين فئة مكلفي الدخل المقطوع وفئة مكلفي الأرباح الحقيقية:

أ- ضريبة دخل الأرباح الحقيقية:

حددت المادة /2/ من قانون الدخل رقم /24/ لعام 2003 وتعديلاته، المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة، تتناول الضريبة المكلفين عن أرباحهم الناشئة عن ممارسة المهنة والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وسائر الأعمال التجارية وإن كانت عارضة ومصادر الدخل الأخرى غير الخاضعة لضريبة دخل أخرى ولا لضريبة ريع العقارات والعرضات.

لكنها تخضع لمعدلات متباينة بحسب الشكل القانوني للمشروع كان يكون مشروعاً فردياً أو شركة أشخاص أو شركة أموال مساهمة أو خاصة أو محدودة.

كما تتباين المعدلات والإعفاءات باختلاف النشاط الاقتصادي مما يجعل المشاركة بتحمل الأعباء المالية بين جميع المواطنين غير متكافئاً مما يبتعد بهذا القانون عن العدالة. **الضريبة النسبية:** وهي ضريبة تفرض على مقدار الدخل الذي تحققه الشركات المساهمة العامة التي تطرح أسهمها للاكتتاب نسبة لا تقل عن /50% من الأسهم ومعدلها /14% من الدخل الصافي وتعفى من إضافات الإدارة المحلية، أما الشركات المساهمة التي تطرح أقل من /50% من أسهمها للاكتتاب العام فتخضع لضريبة نسبية مقدارها /22% وتعفى من إضافات الإدارة المحلية، أما الشركات ذات المسؤولية المحدودة فتخضع لضريبة نسبية مقدارها /22% عدا الإضافة الخاصة بالإدارة المحلية.

شركات التأمين: فقد قضى المرسوم التشريعي /43/ لعام 2005 بأن تحدد نسبة ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها شركات التأمين عن جميع نشاطاتها الاكتتابية والاستثمارية بمعدل /25% دون أية إضافات من أي نوع عدا إضافة الإدارة المحلية، أما الشركات التي تزيد نسبة الاكتتاب العام فيها على /50% فتكون نسبة ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها /15% دون أية إضافات أخرى.

ب- ضريبة الدخل المقطوع:

نصت المادة /41/ من القانون /24/ لعام 2003 بأن كل شخص طبيعي أو اعتباري يمارس حرفة أو مهنة صناعية أو تجارية أو غير تجارية ولا يدخل في فئة مكلفي الأرباح الحقيقية يخضع لضريبة الدخل المقطوع. هذه الفئة من المكلفين كبيرة ومنتشرة ومتناثرة جغرافياً في أنحاء المحافظات والمدن الأرياف، وتميزت هذه الضريبة بالاستقرار لوضوح أحكامها وسهولة إجراءات تطبيقها ومرونتها ورفد خزينة الدولة بمواردها السنوية، إضافة إلى اعتياد المكلفين عليها وتمرس وخبرة العاملين فيها.

إلا أنه يضيع جزءاً من الحصيلة ولا يقدم معلومات كافية معلومات كافية حول تداول السلع والخدمات تمكن الدوائر الضريبية من الحد من التهرب الضريبي، ويخضع لضريبة الدخل المقطوع حالياً مكلفين يحققون أرباحاً كبيرة ولديهم سجلات منتظمة يستبعد زحف التهرب إليها مثل الجامعات والمشافي الخاصة، والتميز بين فئتي دخل الأرباح كثيراً ما يثير الجدل والجميع يسعى لان ينضم لفئة مكلفي الدخل المقطوع بحجة عدم القدرة على مسك الدفاتر النظامية، وقد استطاعت الفئات القوية اجتماعياً من إخضاع نفسها لضريبة الدخل المقطوع. وبالتالي يجب إعادة النظر بهذا التمييز حيث الأصل أن يخضع الجميع لضريبة الأرباح الحقيقية.

تحليل دور الإيرادات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية

يمكننا تتبع تطور ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية ونسبة مساهمتها في مجمل إيرادات الموازنة وإيرادات الضرائب خلال الأعوام (2001-2010) من خلال الجدول رقم (6):

جدول (6): تطور ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية ونسبة مساهمتها في إيرادات الموازنة والضرائب (2001-2010) (بملايين الليرات السورية) *

البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
إجمالي الإيرادات العامة	754000	685000	600000	588000	495000	460000	449500	420000	356389	322000
إيرادات الضرائب والرسوم	278428	240640	219268	202627	191317	176931	161028	151558	135844	115932
الضرائب على الدخل	157200	144130	129000	133300	134100	121100	117015	114700	103650	84250
ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية	144700	133630	119500	125000	126000	114000	112300	105000	94800	76450
ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية / الضرائب على الدخل (%)	92.0	92.7	92.6	93.8	94.0	94.1	96.0	91.5	91.5	90.7
ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية / الضرائب والرسوم (%)	52.0	55.5	54.5	61.7	65.9	64.4	69.7	69.3	69.8	65.9
ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية / إجمالي الإيرادات العامة (%)	19.2	19.5	19.9	21.3	25.5	24.8	25.0	25.0	26.6	23.7

*المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

تعتبر ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية من أهم ضرائب الدخل من حيث كمية تمويل الموازنة العامة للدولة، من الجدول (6) نجد أن نسبة مساهمة ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية من ضرائب الدخل بين /90-96% خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت أكبر مساهمة لها من ضرائب الدخل عام 2004 حيث بلغت /96% وانخفضت إلى /92% عام 2010، أما نسبة مساهمة هذه الضريبة من الضرائب والرسوم انخفضت من /67,8% خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة إلى /57,9% خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، وهذا مؤشر سيء حيث بعد إقرار اقتصاد السوق الاجتماعي وتوسع حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، مازالت مساهمته بضرريبة الأرباح منخفضة دون المستوى المطلوب.

فبلغت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من /55,4% خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة إلى /43,4% خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، أما نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من /44,6% خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة إلى /56,6% خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة.

أما مساهمة القطاع الخاص بضريبة دخل الأرباح فمازالت منخفضة بالمقارنة بحجم مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي فبلغ مساهمته بضريبة دخل الأرباح /17% عام 2005 وارتفعت إلى /20% عام 2006 ثم عادت وانخفضت إلى /11% عام 2007 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى /35% عام 2008 وبالمتوسط بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص بضريبة الأرباح /30% خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، من خلال المقارنة بين نسبة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي وضريبة دخل الأرباح نجد انه يوجد خلل بالهيكل الضريبي فلا بد من يأخذ القطاع الخاص دوره الوطني بالمساهمة في تمويل الموازنة.

2-2- الضرائب على رأس المال (الثروة)

وهي الضرائب التي يكون مطرحها الضريبي بشكل أساسي هو رأس المال والثروة وهي تعتبر من الضرائب الداعمة للتمويل إذ أن فرضها يعتبر دافعاً للاستثمار، فهي تقود إلى تقليص حجم الاستثمارات غير المنتجة. وهي ضريبة سهلة التحقق لوجود سجلات التملك في كل دولة ولكون مطارحها مادية يمكن حصرها، إلا أنه لا يمكن اعتبارها المصدر الوحيد للتمويل لأن فرضها على كافة أنواع الثروة وبمعدلات عالية سيقص الأرباح ويشجع على التهرب منها، وهكذا نوع من الضرائب يكون عوناً للحكومة في تطبيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية كتقليص الثروة وإزالة الفوارق بين الطبقات. من أهم الضرائب التي تستهدف الثروة ورأس المال في الجمهورية العربية السورية هي:

- رسوم السيارات
- ضريبة المواشي
- رسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات
- رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري
- ضريبة العرصات

يمكننا تتبع تطور الضريبة على رأس المال ونسبة مساهمتها في مجمل إيرادات الموازنة وإيرادات الضرائب خلال الأعوام (2001-2010) من خلال الجدول رقم (7):

جدول (7): تطور الضريبة على رأس المال ونسبة مساهمتها في إيرادات الموازنة وإيرادات الضرائب خلال الأعوام (2001-2010) (بملايين الليرات السورية)*

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الإيرادات العامة	322000	356389	420000	449500	460000	495000	588000	600000	685000	754000
إيرادات الضرائب والرسوم	115932	135844	151558	161028	176931	191317	202627	219268	240640	278428
الضرائب على رأس المال والثروة	3465	3784	4205	4440	5500	7900	7940	8600	10480	16180
الضرائب على رأس المال والثروة/ إيرادات الضرائب	3.0	2.8	2.8	2.8	3.1	4.1	3.9	3.9	4.4	5.8
إيرادات الضرائب والرسوم/ إجمالي الإيرادات العامة	1.1	1.1	1.0	1.0	1.2	1.6	1.4	1.4	1.5	2.1

*المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

من الجدول (7) نجد أن مساهمة الضرائب على رأس المال من إيرادات الضرائب منخفضة، حيث بلغت هذه النسبة 2,8% عام 2002 وارتفعت إلى 4,4% عام 2009.

2-3- رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي:

يعتبر رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي من ضرائب الاستهلاك، وهي تفرض على استهلاك بعض السلع المحددة، وغالباً ما تفرض على السلع الأساسية ذات الاستخدام الواسع التي تجلب حصة غزيرة للخزينة العامة وبالتالي فإن عبء هذه الضريبة يقع بشكل أكبر على الطبقات الفقيرة التي تنفق الجزء الأكبر من دخلها على تلك السلع أما الطبقات الغنية فلا تشعر بثقلها. وقد حاولت العديد من الدول الحد من عدم العدالة في هذه الضريبة وذلك بزيادة معدلات الضريبة على السلع الكمالية وتخفيضها على السلع الأساسية من خلال ضريبة القيمة المضافة (V.A.T) التي تختلف نسبتها بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، وهذا النوع من الضرائب منتشر بشكل واسع بالبلدان المتقدمة وأخذ بالانتشار في البلدان النامية، وقد أخذت هذه الضريبة أشكالاً كثيرة وهي مطبقة في سورية تحت تسمية الإنفاق الاستهلاكي الكمالي وفي دول أخرى الضريبة على المبيعات.

فرض هذا الرسم أول مرة بموجب القانون رقم 18/ لعام 1987، ويصبح هذا الرسم واجب الأداء عند وقوع عملية البيع أو تقديم الخدمة الخاضعة للرسم وكيفية تمت عملية البيع، وعدل هذا القانون بالمرسوم التشريعي رقم 61/ لعام 2004، ثم المرسوم التشريعي رقم 41/ لعام 2005، ثم المرسوم التشريعي رقم 23/ لعام 2011، ويوب هذا الرسم في الموازنة ضمن الضرائب المباشرة دون أي مبرر علمي، لماذا هذا التوبيخ هل هو لتضخيم رقم الضرائب المباشرة الناتج عن تصنيف بعض الضرائب غير المباشرة ضمن الضرائب المباشرة ولا ندري ما هو السبب في هذا التصنيف، إلا إذا كان محاولة إظهار السياسة الضريبية وكأنها أقرب للعدالة، سنقوم بدراسة هذا الرسم ضمن الضرائب المباشرة حتى لا نخرج عن إطار توبيخ الموازنة الذي يتم العمل به في الجمهورية العربية السورية.

حددت المادة 1/ من المرسوم التشريعي رقم 61/ لعام 2004 السلع والخدمات الخاضعة لهذا الرسم والنسبة المئوية عليها، وبالنظر لبند هذه المادة نجد أنها تشمل على الكثير من السلع الأساسية مثل (السكر - الشاي - الزيت - إلخ)، ونلاحظ أيضاً انخفاض النسبة المئوية على السلع الكمالية، إضافة لعدم مراعاة أصحاب الدخل المحدود، لذلك هذا الرسم يعتبر أقل عدالة لأنها لا تميز بين المكلفين ولا تعتمد التصاعدية حسب القدرة التكاليفية للمكلف. وندرس تطور حصة رسم الإنفاق الاستهلاكي ونسبة مساهمته في الضرائب المباشرة وإجمالي الحصة الضريبية خلال الأعوام (2001-2010) من خلال الجدول رقم (8):

جدول رقم (8): تطور حصة رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي خلال الأعوام (2001-2010) (بملايين الليرات السورية)*

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
--------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

2784	2406	2192	2026	1913	1769	1610	1515	1358	1159	إجمالي الضرائب والرسوم
18	40	68	27	17	31	28	58	44	32	
2236	1959	1764	1682	1594	1420	1270	1233	1127	9136	الضرائب والرسوم المباشرة
11	41	71	70	70	90	07	01	07	2	
4000	3200	3300	2327	1500	1300	3000	2000	2900	1500	رسوم الإنفاق الاستهلاكي الكمي
0	0	0	0	0	0					
17.9	16.3	18.7	13.8	9.4	9.1	2.4	1.6	2.6	1.6	رسوم الإنفاق الاستهلاكي الكمي/الضرائب والرسوم المباشرة
14.4	13.3	15.1	11.5	7.8	7.3	1.9	1.3	2.1	1.3	رسوم الإنفاق الاستهلاكي الكمي/إجمالي الضرائب والرسوم

* المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

من الجدول (8) نلاحظ قبل صدور المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004 كانت مساهمة هذا الرسم منخفضة حيث بلغت /2/ مليار ليـرة سورية عام 2003، وارتفعت إلى /15/ مليار ليـرة سورية عام 2006، وارتفعت إلى /40/ مليار ليـرة سورية عام 2010.

أما نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب والرسوم المباشرة ارتفعت من /2% عام قبل صدور المرسوم التشريعي /61/ لعام 2004 إلى /14% بعد صدور هذا المرسوم.

وارتفعت نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من إجمالي الضرائب والرسوم من /1.3% عام 2003 إلى /15.1% عام 2009، نلاحظ أن صدور المرسوم /61/ لعام 2004 أضاف مطارح ضريبية جديدة شملت السلع الأساسية. لكن العمل بهذا المرسوم وتعديلاته أدى إلى ارتفاع الأسعار، وكذلك شجع على الادخار والحد من الاستهلاك. إلا أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سورية يحتاج إلى المزيد من الحذر كي يمكن الاستفادة منها دون أن تنعكس على ارتفاع الأسعار مما يعقد المسألة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لذلك لا بد من الإلغاء التدريجي للرسوم التي لم تعد تتناسب مع النظام الدولي الجديد الذي يعمل على تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية، وقد تبنت سورية تدريجياً هذا النظام من خلال الانضمام المرتقب للاتفاقية الخاصة بالمنظمة الدولية للتجارة الحرة، وإن استبدال رسم الإنفاق الاستهلاكي والرسوم الجمركية بضريبة القيمة المضافة يعطي موارد أكبر وينقل العبء إلى وظيفة البيع دون وظيفة الشراء كما فعلت دول العالم الأخرى، والعمل بهذه الضريبة يحتاج لإدارة ضريبية كفوة وإلى نظام معلومـات مؤتمت ويتطلب العودة إلى نظام الفوترة [4].

3- تحليل الضرائب والرسوم غير المباشرة في سورية

يقصد بالضرائب والرسوم غير المباشرة " المبالغ المفروضة على الاستهلاك وانتقال السلع من شخص لآخر، أو الرسوم المفروضة على بعض الأعمال التي يقوم بها المكلف في دفعها مباشرة عند القيام بتلك الإجراءات، أو استهلاك السلع الخاضعة لهذه الضريبة" [6]. فالضرائب غير المباشرة هي الضرائب التي يدفعها مكلف ثم ينقل عبئها لشخص آخر، وتفرض على واقعة معينة دون إمكان تحديد المكلف، كما أنها تفرض عند استعمال الثروة ومنها(ضريبة الإنتاج - الرسوم الجمركية - رسم الاسمنت...الخ)، وتعتبر الضرائب غير المباشرة من الضرائب القديمة، لكن في الوقت

تحليل دور الإيرادات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية

الحاضر بالغت الدول النامية تحديداً في الاعتماد عليها لانخفاض تكاليف جبايتها ووفرة حصيلتها وهي تطل أكثر الأفراد في المجتمع وخاصة الفقراء، لأنها تفرض على سلع الاستهلاك الشعبي واسعة الانتشار، وتوفر للخزينة الموارد اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية [5].

وتضم الضرائب والرسوم غير المباشرة في الموازنة العامة في سورية (22) ضريبة ورسم يأتي في مقدمتها الرسوم الجمركية، ويوجد أيضاً بندين يعتبران من الضرائب غير المباشرة غير موجودين ضمن بنود الضرائب غير المباشرة وهما:

- رسوم الإنفاق الاستهلاكي.

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
2714000	2519151	2445060	2019810	1698480	1493766	1263139	1067265	1016519	974008	الناتج المحلي الإجمالي
754000	685000	600000	588000	495000	460000	449500	420000	356389	322000	إجمالي الإيرادات العامة
342128	274640	251680	208327	199334	181831	173961	162558	145844	126432	إيرادات الضرائب والرسوم
158507	110699	108209	63327	54864	52740	49954	41257	36037	36570	إجمالي الضرائب والرسوم غير المباشرة
54807	44699	42797	34357	31847	34840	34021	28257	23137	24570	الضرائب والرسوم غير المباشرة
40000	32000	33000	23270	15000	13000	3000	2000	2900	1500	رسوم الإنفاق الاستهلاكي الكلي

- فروقات الأسعار وتمثل فروقات أسعار بعض السلع التي تم رفع أسعارها بقرارات من الجهات المعنية لدعم الموارد المحلية للموازنة العامة للدولة، وتورد شهرياً إلى الخزينة المركزية، وتدرج في الباب الثامن " إيرادات متنوعة - بند إيرادات مختلفة".

لدراسة الضرائب والرسوم غير المباشرة في سورية ونسبة مساهمتها من الضرائب والإيرادات والناتج المحلي لا بد من إضافة فروقات الأسعار ورسم الإنفاق الاستهلاكي لمعرفة مدى تطور هذه الضريبة خلال سنوات الدراسة (2001 - 2010) من خلال الجدول (9):

جدول (9): تطور الضرائب غير المباشرة في سورية ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة خلال الأعوام (2001-2010) (بملايين الليرات السورية)*

63700	34000	32412	5700	8017	4900	12933	11000	10000	10500	فروقات الأسعار
5.8	4.4	4.4	3.1	3.2	3.5	4.0	3.9	3.5	3.8	إجمالي الضرائب والرسوم غير المباشرة/ الناتج المحلي الإجمالي
21.0	16.2	18.0	10.8	11.1	11.5	11.1	9.8	10.1	11.4	إجمالي الضرائب والرسوم غير المباشرة/ إجمالي الإيرادات العامة
46.3	40.3	43.0	30.4	27.5	29.0	28.7	25.4	24.7	28.9	إجمالي الضرائب والرسوم غير المباشرة/ إيرادات الضرائب والرسوم

*المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ بأن الضرائب غير المباشرة ارتفعت من 36.5/ مليار ليرة سورية عام 2001 إلى 52.7/ مليار ليرة سورية عام 2005 ثم ارتفعت إلى 158.5/ مليار ليرة سورية عام 2010، أما نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة من الناتج المحلي فقد ارتفعت من 3.7%/ خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة إلى 4.2%/ خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، كذلك ارتفعت نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة من إجمالي الإيرادات العامة من 10.8%/ خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة إلى 15.4%/ خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، وارتفعت نسبة إجمالي الضرائب والرسوم غير المباشرة من 27.3%/ خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة إلى 37.5%/ خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، إذاً الضرائب غير المباشرة في ازدياد وسبب ذلك هو تراجع إنتاج النفط وازدياد التهرب الضريبي، دفع الحكومة لزيادة مطارح ضريبية جديدة بفرض ضرائب غير مباشرة جديدة وخصوصاً الرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي وفروقات الأسعار.

سنقوم بدراسة أهم الضرائب غير المباشرة ونستثني من الدراسة رسم الإنفاق الاستهلاكي الذي تمت دراسته ضمن الضرائب المباشرة، وسندرس فروقات الأسعار المدرجة في البند الثامن باسم إيرادات مختلفة لأنها ضرائب غير مباشرة حتى تكون الدراسة منطقية وأقرب للواقع العملي، والجدول (10) يوضح الضرائب الغير مباشرة وتطورها خلال سنوات الدراسة (2001-2010):

جدول رقم (10): تطور بنود الضرائب غير المباشرة في سورية خلال الأعوام (2010-2001) (بملايين الليرات السورية)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
118507	78699	75209	40057	39864	39741	46955	39257	33137	35070	الضرائب والرسوم غير المباشرة
0	0	0	0	0	0	100	90	90	110	رسم الاسمنت
70	70	70	0	70	70	70	5	55	50	ضريبة المواد المشتعلة
3500	2000	2100	1820	1700	1700	1700	1400	700	550	رسم مقطوعة الكهرباء
0	0	0	0	0	0	100	100	100	100	ضريبة السكر
10	20	0	0	0	0	200	170	140	200	رسم المواد الكحولية
2500	2300	2200	2220	1800	1800	1335	1100	1050	1100	رسم حصر التبغ
0	0	0	0	0	0	15	15	15	15	ضريبة الملح
0	0	0	0	0	0	40	40	40	40	رسم الملاهي
0	0	0	0	0	0	300	0	250	300	ضريبة الإنتاج الزراعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	رسم التصدير على القطن
32	29	30	30	30	20	30	22	17	15	رسوم كاتب العدل
28000	25000	23000	16000	15000	20604	18817	15375	10800	12500	الرسوم الجمركية

تحليل دور الإيرادات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية

2300	2000	2000	1950	1500	1500	2503	2300	2400	2500	رسوم الإحصاء
1100	1100	900	900	700	800	1252	1200	1200	1200	رسوم التجارة الخارجية
0	5	10	200	300	500	209	200	85	75	رسوم استيراد أجهزة الراديو
13500	9000	9600	8700	8500	6500	5500	4800	4500	4200	رسوم الطابع
17	35	2	1	1	1	1	1	1	1	رسوم الصيد البري والبحري والمراكب
78	40	20	30	40	40	40	35	30	20	رسوم المعادن والمقالع
2800	2200	2100	1700	1500	800	1356	1000	1300	1250	الرسوم القصلية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	رسوم المتاجرة بالأثار
100	100	15	6	6	6	4	4	4	4	حصيلة حماية الملكية التجارية والصناعية
800	800	750	800	700	500	450	400	360	340	رسوم قضائية
63700	34000	32412	5700	8017	4900	12933	11000	10000	10500	فروقات الأعمار

*المصدر: أرقام المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

4- دور إيرادات أملاك الدولة واستثماراتها العامة في إعادة توزيع الدخل القومي
وتعد سورية مثل باقي الدول التي اتبعت النهج الاشتراكي، حيث اعتبرت القطاع العام قطاعاً قيادياً في الاقتصاد، أما من الناحية المالية في هذا القطاع فقد تحددت وفقاً للمرسوم التشريعي رقم /92/ لعام 1967 الذي نص على " ترتبط المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بالموازنة العامة للدولة وفق مبدأ الصوافي فترحل الفائض المتحقق إلى الموازنة وتحصل على الإعانات في حال تحقق الخسارة".
تسدد المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي للموازنة العامة المبالغ التالية:

أ- ضريبة الدخل: هي ضريبة دخل الأرباح الحقيقية المتحققة لديها.
ب- فائض الموازنة: يشمل الأرباح والاحتياطيات المتحققة في المؤسسات العامة باستثناء المصارف التي يشمل فائض الموازنة لديها الأرباح فقط.
ج- فائض السيولة: يشمل الاهتلاكات والمؤونات المحتجزة من أجل إعادة تجديد رأس المال أو لمواجهة ظروف طارئة.

5- دور القروض والإعانات في تحقيق العدالة الاجتماعية:
يتولى الإشراف على الدين العام الداخلي والخارجي صندوق الدين العام الذي أحدث بالمرسوم التشريعي رقم /89/ لعام 1955.

إن القروض الخارجية انخفضت من /25,7/ مليار ليرة سورية عام 2002 إلى /10,6/ مليار ليرة سورية عام 2008، ونرجع ذلك إلى اعتماد الحكومة على القطاع الخاص بالقيام ببعض المشروعات التي كانت تقوم بها الحكومة في الماضي، أما عن القروض الداخلية فنلاحظ وجودها في الموازنة العامة فقط في عامي 2001 و2002 خلال فترة الدراسة وهذا يرجع إلى فصل الإعانات التموينية والزراعية عن جسم الموازنة، وقيام الحكومة للاقتراض من المصرف المركزي لتمويل هذه الإعانات، وبالتالي لا تظهر في الموازنة العامة للدولة، وفي ذلك تضليل في حسابات الموازنة وفي تحديد المديونية الحقيقية، ونلاحظ انخفاض نسبة الدين العام من الناتج المحلي من /2,7% خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة إلى /0,7% خلال سنوات الخطة.

النتائج والمقترحات:

أولاً- النتائج:

- 1- تراجع نسبة الدخل المتحصل من الأجور بالمقارنة بين سنوات الخطة الخمسية التاسعة والخطة الخمسية العاشرة، وهذا مؤشر على تراجع أحوال الطبقة الفقيرة المعتمدة على الأجر في تغطية نفقاتها، وهذا يتم وفقاً لسياسة مشتركة بين القطاع العام والخاص الذي يحاول استغلال فئة العاملين الذين يمثلون الشريحة العظمى من المجتمع.
- 2- إن تخفيض معدلات الضرائب على الدخل (دخل الأرباح - مهن وعقارات) إلى حدود دنيا، لم يؤدي إلى زيادة معدل الالتزام وال إيرادات الضريبية بشكل فاعل مع الاعتماد أكثر على الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبؤها المستهلك النهائي وتنعكس سلباً على أصحاب الدخل الأقل، وهذا يتناقض مع مبدأ عدالة التحصيل الضريبي وهذا يدل على ازدياد التهرب الضريبي والاعتماد على فروقات الأسعار في تغطية العجزات وكذلك يدل على ضعف في الكادر الضريبي والاعتماد على تصنيفات قديمة للدخل.
- 3- الضريبة على الرواتب والأجور لا تفرض على الفائض الاقتصادي، حيث الأجر في سورية لا يكفي لسد الحاجات الأساسية، فكيف تفرض هذه الضريبة، وهذا يتناقض مع مبدأ عدالة الضريبة.
- 4- تتباين معدلات الإعفاء الضريبي باختلاف النشاط الاقتصادي مما يجعل المشاركة بتحمل الأعباء المالية بين جميع المواطنين غير متكافئاً، مما يبتعد بهذه القوانين عن العدالة الضريبية.
- 5- بعد إقرار نهج اقتصاد السوق الاجتماعي وتوسع حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مازالت مساهمته بضرية الأرباح منخفضة دون المستوى المطلوب.
- 6- الاعتماد على ضرائب كثيرة غير عادلة مثل رسم الانفاق الاستهلاكي الذي يطال السلع الأساسية ولا يميز بين القدرة التكاليفية للمكلف، حيث لجأت الحكومة لفرض هذا الرسم نتيجة تقاعسهم بإصلاح النظام الضريبي عموماً والدخل خصوصاً.
- 7- الضرائب غير المباشرة في ازدياد وسبب ذلك هو تراجع إنتاج النفط وازدياد التهرب الضريبي وهذا مؤشر على انخفاض العدالة الضريبية.
- 8- التوزيع غير العادل للدخل والذي ينطلق أساساً من افتقار النظام الضريبي للعدالة الضريبية، سواء لجهة توزيع العبء الضريبي المذكور أو لجهة فرض الضريبة على أساس المقدرة التكاليفية، وهو ما يفسر على حد سواء التراجع الهام في مستوى الحصيلة الضريبية والتراجع الهام على المستوى الاجتماعي (مؤشر الخدمات).

ثانياً- المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- تبسيط التشريعات الضريبية وإعادة هيكلتها للانتقال من التشريع الضريبي الحالي المنشئت وغير المتجانس، والانتقال إلى نظام ضريبي عصري يتجاوب مع متطلبات العصر من خلال اتصافه بالعدالة والفعالية.
- 2- اعتماد ضريبة القيمة المضافة والعمل بها بالسرعة الممكنة لأنها أقرب للعدالة.

- 3- العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.
- 4- وضع القواعد والإجراءات ليأخذ القطاع الخاص دوره في تمويل الموازنة كما أخذ دوره في الإنتاج.
- 5- وضع نظام للأجور والحوافز يربط دخل العاملين في مؤسسات القطاع العام بمستوى تحقيق التحسن في المؤشرات الموضوعية والقابلة للقياس.

المراجع والمصادر

- 1- الوادي، محمود حسين – عزام، زكريا أحمد، 2007- مبادئ المالية العامة. دار المسيرة، الطبعة (الأولى)، عمان، ص 52.
- 2- بشور، عصام - وآخرون، 2000- التشريع الضريبي. منشورات جامعة دمشق، الطبعة (السادسة)، دمشق، ص 298.
- 3- غندور، غسان، 2009- الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، ص 55.
- 4- فضلية، عابد، 2010- آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة خصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية العربية السورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (2)، مجلد (26)، دمشق، ص 178.
- 5- كنعان، علي، 2003- المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. دار الرضا للنشر، دمشق، ص 18-26.
- 6- مصطفى، أحمد فريد – عفر، محمد عبد المنعم، 1999- الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 147.
- 7- ناشد، سوزي عدلي، 2008- أساسيات المالية العامة. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة (الأولى)، ص 87.
- 8- هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، 2006.
- 9- المكتب المركزي للإحصاء، رئاسة مجلس الوزراء، المجموعة الإحصائية للقطر العربي السوري لسنوات الدراسة (2001-2010).
- 10- القانون المالي الأساسي لعام 2006 وتعديلاته بالمراسيم رقم /51/ و/52/ و/53/ لعام 2006.
- 11- قانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003.
- 12- المرسوم التشريعي رقم /43/ لعام 2005.
- 13- القانون /41/ لعام 2005.

